حملة عزل إسرائيل إقتصادياً

تجربة خمسة أعوام في الولايات المتحدة

. إيّاد قيشاوي .

إيّاد قيشاوي هو من أبرز الشبّان الفلسطينيين المناضلين في الساحة الأميركية على جبهة سحب الاستثمارات من الكيان الصهيوني، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية، والدعوة إلى حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وأراضيهم في فلسطين التاريخية.

في الصفحات التالية يكتب قيشاوي عن تجربة خاضها مع رفاقه ـ ومايزالون. وهي جديرةٌ بتأمّل نشطاء المقاطعة وحقّ العودة في كل مكان.

الآداب

تقديم

خلال الأعوام الأربعة الأخيرة كُتب الكثيرُ عن قضية عزل إسرائيل في الصحف العربية والأميركية والإسرائيلية. والحقّ أنّ الفلسطينيين والعرب عامةً كانوا أقلّ المشكّكين في ذلك المبدإ بسبب إجماعهم الدائم على أنّه لم يكن ينبغي أصلاً إبطالُ قرار الأمم المتحدة ٣٣٧٩ باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. ويَعزو التحليلُ الغالبُ في أوساط الفلسطينيين والعرب إبطالَ ذلك القرار إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، وإلى بروز الولايات المتحدة قوةً مهيمنةً مطلقةً على الأمم المتحدة والعالم بأسره. ولا يَصْعب كثيرًا على الفلسطينيين أن يروْا براهينَ ساطعةً على الطبيعة العنصرية لدولة إسرائيل: فها هي تدمِّر بيوتَهم، وتَقْتل أطفالَهم، وتَسْجن رجالَهم ونساءَهم، وتواصل نفيَ أكثر من ٤،٥ مليون فلسطيني من أرضهم على امتداد أكثر من خمسين عامًا، وتَبْني مستوطناتٍ غيرَ شرعية، وتشيِّد جدارًا يَفْصل بين المهاجرين اليهود وأبناءِ البلد الفلسطينيين.

في السياق الأميركي حاولتْ عدةُ منظمات استخدامَ مبدإ عزل إسرائيل من أجل تحسين سمعتها ووضعها المؤسساتي. وفَرضتْ منظمات أخرى شروطًا تكتيكية تنسجم مع السياسة الأميركية الهادفة إلى خلق أمرٍ واقعٍ ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو. ورأت منظماتٌ أخرى في عزل إسرائيل تهديدًا لا يمكن تجاهلُه، فاختارت تبنِّيه بهدف احتوائه لا غير. لكنّ أكثر المنظمات تبنّت العزل بسبب عدالة هذا المبدإ. وفي الجهة المقابلة تحدّثت المنظماتُ المؤمنةُ بمفهوم الدولة اليهودية «النقيّة» إلاّ من اليهود عن «الدولة الفلسطينية» على حدود ٦٧، بديلاً عن حقّ عودة جميع الفلسطينيين إلى بيوتهم على أرض فلسطين التاريخية. وهذه المنظمات الأخيرة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على دعم المتبرّعين الذين يعرّفون أنفسَهم بأنّهم صهاينة، ويقرّون بأنّ على إسرائيل أن تبقى دولةً يهوديةً، ولا يحتملون وسيلةً فعّالة تواجه المشروعَ الصهيوني.

أما المؤسسات الصهيونية فترى ـ عن حقّ ـ أنّ «العزل» حركةٌ تعني إسرائيلَ مباشرةً. فهذه الدولة تعاني مواطنَ الضعف التي عانتها دولةُ جنوبي إفريقيا أثناء الفصل العنصري. ولذلك تعاملت المنظماتُ الصهيونية داخل أميركا مع عزل إسرائيل بطرقٍ تراوحتْ بين التهديد بالعنف المحسوب والتهديد بالعنف الشامل. وبين هذا وذاك تدفّقت اتهاماتُ «معاداة السامية» و«دعم الإرهاب» بحقّ كلِّ مَنْ طالب بعزل إسرائيل. ولكنّ ردود الفعل هذه لم تكن، طوال الأعوام الخمسة الأخيرة، إلاّ تأكيدًا على أنّ حركة عزل إسرائيل هي أحدُ أكثر الأشكال فعّاليةً في فضح العنصرية الأپارتهادية الإسرائيلية في العالم.

إنّ حركة عزل إسرائيل في أميركا تُطالب المؤسسات بسحب الاستثمارات من دولة إسرائيل، وتطالب الأفرادَ بمقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتُطالب المشرّعين والمحامين بالقيام بأعمال ضغطٍ داخلية (لوبي) لوقف المساعدات الحكومية لإسرائيل. ولكنْ رغم الاختلاف التكتيكي بين كلّ هذه المطالب، فإنّ ثمة دعوةً استراتيجيةً واحدةً هي الدعوةُ إلى عزل إسرائيل ماديّاً إلى حين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلداتهم وقراهم ونيلهم التعويضاتِ عن الأرواح والأملاك التي دمّرتْها إسرائيل.

· إيّاد قـــيـــشـــاوي ·

أنصار بوش الداعمون لإسرائيل هم أنفسهم مَنْ سبق أن دعموا نظام الأپارتهايد في جنوبي أفريقيا

خلفيّة

ليس مصادفةً أنّ يُشْرف أنصارُ إدارة بوش الحالية على أسوإ أعمال التطهير العرقي والعزل السكّاني التي تُجْريها دولةُ إسرائيل. فهؤلاء كانوا هم أنفسُهم أنصارَ نظام الفصل العنصري في جنوبي أفريقيا، وكانوا يعتبرون نضالَ المؤتمر الوطني الأفريقي من أجل التحرّر والمساواة العرقية تهديدًا للرأسمالية العالمية والأمن العالمي، ودعمًا للإرهاب والإيديولوجيا الشيوعية؛ بل إنّ نظرتهم إلى حركة التحرر الفلسطينية موازيةٌ لنظرتهم إلى نضال الأفارقة الجنوبيين، مع إضافةِ فزّاعةِ هجمات ١١ أيلول والهجمات «الإسلامية» في أوروبا.

وللتذكير، فإنّ نائب الرئيس الأميركي دِك تشيْني سبق أن دَعَمَ سجْنَ نلسون مانديلا ودَعَم مساعدةَ المخابرات المركزية الأميركية للإدارات الأپارتهادية في جنوبي أفريقيا. وفي العالم اللامتوازن الحاليّ تمرّ الدعواتُ العنصريةُ الفظّة إلى تهجير الفلسطينيين واحتلال أراضيهم والتنكيل بهم دون حسيب أو رقيب، حتى أصبحت هي المعيارَ المقبولَ في وسائل الإعلام الأميركية.

غير أنّ الشعب الفلسطيني سيحرِّر فلسطينَ مثلما حرَّر شعبُ جنوبي أفريقيا بلادَه. والواقع أنّ الحركتين التحرّريتين الفلسطينية والجنوبأفريقية تتشاركان في مزيةٍ واحدةٍ هامة، هي الموقف الأخلاقي الواضح والمتّسق مع تقدّم الشعوب عبر التاريخ. وكلتاهما تدعو إلى التحرّر والتخلص من الاستعمار، وإلى المساواة الفردية والجماعية ـ قوميّاً وإثنيّاً ومدنيّاً.

غير أنّ كل حركة مقاومة تحتاج إلى أكثر من مجرّد الدعم المعنوي؛ إنّها تحتاج إلى الدعم المادي للنشاطات اليومية المدنية والعسكرية في مواجهة القامعين، فضلاً عن العزل المادي لأعدائها بهدف الحدّ من جبروتهم على مستوى العالم. وفي كلّ حروب الاستنزاف يسعى القامعون إلى توسيع تأثيرهم وإلى التقليل من دور المقموعين. ولقد اختارت حركةُ عزل جنوبي أفريقيا، بقيادة المنظمات الأفروأميركية في الولايات المتحدة والحركات المنادية بالعدالة الاجتماعية في العالم أجمع، عَزْلَ نظام الفصل العنصري في جنوبي أفريقيا ثقافيّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً. وأمّا نحن فاخترنا أن نَعْزل إسرائيل بالأشكال الاقتصادية التالية: الدعوة إلى سحب الاستثمارات منها، ومقاطعتها، وإنهاء كلّ المعونات الرسمية الأميركية لها.

جذور حركة عزل إسرائيل داخل الولايات المتحدة

في الثمانينيات أَوردتْ عدةُ جامعات ومؤسساتٍ عامةٍ ضمنَ تشريعات مؤتمراتها ضرورةَ حظر الاستثمار في الدول الأپارتهادية، وذلك استجابةً للتحرّكات ضد نظام الفصل العنصري في جنوبي أفريقيا. وقد حاولتْ آنذاك عدةُ قوى تقدمية في الجامعات الأميركية أن تُصْدر قراراتٍ مماثلةً ضدّ إسرائيل، لكنّ الحركة لم تكن من التنظيم بحيث تواجه الدعمَ المالي الإسرائيلي للصهيونية.

وفي التسعينيات حاولتْ «لجنةُ التضامن مع فلسطين» PSC أوّلَ حركةِ عزلٍ اقتصادي محدودة لإسرائيل، وذلك بالتركيز على الاحتلال في الضفة وغزة، فأَطلقتْ حملةً بعنوان «لا تَدْفع للاحتلال.» غير أنّ الحملة، رغم تحقيقها عدةَ أهداف سياسية، فشلتْ في تقديم استراتيجيةٍ تبيِّن **كيف** يكون «عدمُ الدفع للاحتلال».

مع بداية انتفاضة الأقصى جاءت الدعوةُ إلى عزل إسرائيل بمثابة صدمة للبعض لأنّها جاءت من مصدر لم يتوقّعوه، ألا وهو الهيئاتُ الفلسطينيةُ داخل فلسطين ١٩٤٨. ثم تبنّت الدعوةَ المنظّماتُ الفلسطينيةُ في أراضي ٦٧، والمخيماتُ الفلسطينيةُ في المنافي. وفي ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠، وهو اليومُ العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، قادت عدةُ منظمات (التحالف من أجل فلسطين حرّة، تحالف العودة، التحالف من أجل العدالة في فلسطين، وقوى بارزة معادية

ينبغي لفت الأنظار إلى بروز نسخة جديدة وقوية من المقاطعة العربية حيال الشركات العاملة في إسرائيل، وبخاصة في لبنان ومصر

للحرب) تحالفًا واسعًا جدّاً من أجل إحقاق العدالة في فلسطين. وكانت سان فرانسيسكو هي نقطةَ البداية، حيث نزل نشطاءُ «التحالف من أجل العدالة في فلسطين» إلى الشوارع ورسموا بالطبشور على الأرصفة أشكالاً تخطيطيةً للشهداء الفلسطينيين، وطالبوا بعزل إسرائيل اقتصادياً إلى حين التعويض عن الفلسطينيين واستعادة ممتلكاتهم. وفي شباط ٢٠٠١ عَقَدَ «الطلابُ من أجل العدالة في فلسطين» مؤتمرَهم الأول عن عزل إسرائيل اقتصادياً، وذلك في جامعة كاليفورنيا ـ بيركلي، وحُدّدتْ أيامٌ موحَّدةٌ للنشاطات في الولايات المتحدة، بما فيها يومُ ٩ نيسان الذي يصادف مجزرةَ دير ياسين من أجل تسليط الضوء على التطهير العرقي الإسرائيلي منذ البداية. ومنذ ذلك الوقت تنظَّم «حركةُ عزل إسرائيل» مؤتمرًا سنوياً في الجامعات، مُثيرةً على الدوام غضبَ السلطات الفدرالية والمحلية الأميركية فضلاً عن المنظّمات الصهيونية. ومع الوقت تضاءلت آثارُ هذا الغضب وقويتْ فكرةُ المطالبة بسحب الاستثمارات من إسرائيل. واليوم تتبنّى عدةُ هيئات حملةَ سحب الاستثمارات، وأهمُّ تلك الهيئات الكنيسةُ المشيخية في أميركا الشمالية. وما لبثتْ مؤخّرًا أن تَبِعتْها بعضُ فروع الكنائس الأنجليكانيّة والميثوديّة. هذه التطورات بالغةُ الأهمية، وإذا استُخدمتْ بطريقةٍ صحيحة فإنّ حركات الكنائس قد تُطْلق عملاً تشبيكياً على امتداد أوروبا والولايات المتحدة لا تستطيع المصالحُ الصهيونيةُ والحكوميةُ اختراقَه.

تمتّعتْ حركةُ عزل إسرائيل اقتصادياً على الدوام بتأييد عالمي منذ قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ عام ١٩٧٥. وكانت هناك حركةُ مقاطعةٍ عربيةٍ عظيمةٌ امتدّت، لاحقًا، إلى دول عدم الانحياز. وثمة عدةُ دول أَصدرتْ جوازات سفر تنصّ على عدم صلاحية استخدامها للسفر إلى جنوبي أفريقيا ودولة إسرائيل. واليومَ ها هي الحركةُ تعود إلى الحياة بشكلٍ أكثر تطوّرًا وتجذّرًا على مستوى القواعد الشعبية. ففي عام ٢٠٠٤ تمّ تداولُ مرسوم داخل برلمان المملكة المتحدة بسحب الاستثمارات من إسرائيل، وجَرَتْ محاولاتٌ مماثلة أيضًا على المستوى الحكومي في كلّ من بروكسل والاتحاد الأوروبي. وأخيرًا لا آخرًا، ينبغي لفتُ الأنظار إلى بروز نسخة جديدة وقويةً من المقاطعة العربية حيال الشركات العاملة في إسرائيل، وبخاصةٍ في لبنان ومصر وبعض دول الخليج.

تعريفات

في ما يلي تعريفاتٌ تمثّل الأوجهَ الثلاثة لاستراتيجية العزل الاقتصادي لإسرائيل.

١) سحب الاستثمارات Divestiture. ونعني بذلك نَقْلَ الرساميل من إسرائيل بإجبار المؤسسات على سحب أموالها من الاستثمارات الإسرائيلية الخاصة والعامة. فمن خلال خلق وعي تاريخي بمظالم العنصرية الأميركية والكولونيالية الأوروبية، ومن خلال تسليط الضوء على الأعمال الفظيعة التي ترتكبها إسرائيلُ من أجل الحفاظ على «نقائها» السكاني، يُصبح كلُّ استثمارٍ في إسرائيل موقفًا سياسيّاً معادلاً للاستثمار لصالح العنصرية والإبادة الجماعية. وضمن الاستقطابات الحالية داخل المجتمع الأميركي فإنّ المهاجرين وغيرَ الأوروبيين هم الذين يتلقَّوْن الوطأةَ العظمى للسياسات الاقتصادية الأميركية والشوفينية المغالية. وهذا ما يَخْلق حلفاءَ طبيعيين لحركة عزل إسرائيل اقتصادياً. والحال أنّ خلقَ تحالفاتٍ مع الحركات المطالبة بالعدالة الاقتصادية والمساواة العرقية، والحريات المدنية، وحماية البيئة، والمساواة بين الجنسين، وحرية التوجُّه الجنسي، والسِّلْم، وحقوق الإنسان وغير ذلك، سيؤدّي إلى فرض ضغطٍ كبير على داعمي النموذج العنصري والاستبعادي الإسرائيلي.

الجدير ذكرُه أنّ المؤسسات الأكاديمية هي من أضخم المستثمرين العالميين في الولايات المتحدة. صحيح أنّه غالبًا ما لا تكون الاستثماراتُ ذاتَ معنى

المؤسسات الأكاديمية من أضخم المستثمرين العالميين في أميركا، واستثمارُها في إسرائيل مرفوض سياسيّاً

اقتصادي كبير، إلاّ أنّها بالتأكيد بمثابة تسجيلِ موقفٍ سياسيٍّ داعمٍ لأجندةٍ مغاليةٍ في قوميّتها، كما هو حالُ دعم إسرائيل. وهدف حركة سحب الاستثمارات من إسرائيل في هذه الحال هو أن تجعلَ انخراطَ المؤسسات الأكاديمية في دعم الشركات الإسرائيلية الخاصة أو في الاستثمار في المصالح الحكومية الإسرائيلية عملاً مرفوضًا من الناحية السياسية.

كما تَهدف حركةُ عزل إسرائيل إلى الحدّ من التبادل الثقافي بين الجامعات والمنابر العامّة (مثل الاتحادات والمتاحف والمسارح) وبين إسرائيل، وذلك بتسليط الضوء على أنّ كثيرًا من أوجه الثقافة الإسرائيلية الوليدة إنّما هو شكلٌ مبتذلٌ ومسروقٌ من التراث الفلسطيني. فلقد وَرَدَ، مثلاً، أنّ بعض العاملات على شركات الطيران الإسرائيلية يرتدين «الثوبَ» الفلسطيني التقليدي المطرَّز؛ ويُزْعم أنّ الوجبة «الوطنية» الإسرائيلية هي الفلافل؛ وكثيرٌ من أشجار الزيتون التي استُؤصِلَتْ من الضفة الغربية أُعيدتْ زراعتُها في مشروعات إسرائيلية. وعليه، فإنّ دعم التبادل الثقافي مع الدولة الصهيونية هو دعمٌ لمحاولات السيطرة الإسرائيلية على الثقافة الفلسطينية والحياة الفلسطينية.

والأمر عينُه ينطبق على السياحة. فالجامعات الأميركية والأوروبية تنظّم رحلاتٍ إلى إسرائيل، أيْ إلى أراضٍ صادرتْها الدولةُ العبريةُ بعد أن هَدَمت القرى الفلسطينيةَ و«طهّرتْها» من سكّانها الأصليين. وكثيرٌ من الطلاب الغربيين الذين يذهبون إلى الكيبوتزات لا يَعْلمون أنّ هذه سبق أن كانت المستعمراتِ الصهيونيةَ الأولى التي صَنّفت الفلسطينيين عمّالاً غيرَ مرغوبين، قبل أن «تطهّرها» من سكّانها وتستبدلَهم بعمّالٍ يهود.

٢) المقاطعة Boycott. هذه وسيلة سياسية فعّالة، لأنّ من المستحيل ضبطَها، ومن الصعب مواجهتَها. صحيح أنّ المقاطعة ذاتُ أثرٍ اقتصادي أقلّ مباشرةً على إسرائيل من سحب الاستثمارات، ولكنّها أداةٌ ضروريةٌ من أجل التسريع في ذلك السَّحْب. والحال أنّ حركة مقاطعة البضائع الإسرائيلية في الولايات المتحدة تثقِّف الإنسانَ الفردَ بضرورة رفض إسرائيل كدولة عنصرية استبعادية؛ ذلك أنّ شراءه سلعةً إسرائيليةً يعني اتخاذَه موقفًا داعمًا لجرائم إسرائيل ضدّ شعب فلسطين الأصلي. وهكذا فإنّ مقاطعة السلع الإسرائيلية موقف سياسي يَسْهل اتّخاذُه ويَسْهل تطويرُه. صحيح أنّ حركةَ مقاطعة السلع الإسرائيلية لن تؤدّي، في أفضل حالاتها، إلى إلحاق أكثر من ٣ إلى ٤٪ من الضرر المالي بإسرائيل، نسبةً إلى ما تسبّبه لهذا الكيان من ضررٍ حركةُ سحب الاستثمارات. لكنّ هذه الحركة الأخيرة ستقوى **بسبب** نشاطات المقاطعة في المجتمع. وهذه النشاطات تَشْمل:

أ ـ سَحْبَ السلع الإسرائيلية من رفوف المخازن في الأحياء، وفي التعاونيات التقدمية، وعند متعهِّدي «الأطعمة الشرق أوسطية» الآخرين.

ب ـ استهدافَ الصادرات «الثقافية» الإسرائيلية من طعام ولباس، وفضْحَ مصادرة إسرائيل لثقافةِ شعبٍ خَضَعَ للتطهير العرقي ومايزال ينتظر عودتَه إلى دياره.

ج ـ مطالبةَ المخازن داخل الأحياء بوضع رمزٍ أو صورةٍ يفيدان بأنّ هذه المخازنَ لا تبيع سلعًا إسرائيلية، فيكون ذلك بمثابة حثٍّ للتجّار المقاطِعين على زيادة أرباحهم.

إنّ صراع المقاطعة هو صراعٌ بين أعداء، وأما صراعُ سحب الاستثمارات فصراعٌ بين موازين قوى. فالمعلوم أنّ الصهاينة الناشطين لا يشكّلون إلاّ أقليةً ضئيلةً من الجمهور الغربي العامّ؛ وفي الولايات المتحدة تحديدًا لا يشكّل اليهود إلاّ ٢ ٪ من السكان، وقلّةٌ قليلةٌ منهم صهاينةٌ أصلاً بالعقيدة، وأقلُّ من القليل صهاينةٌ بالنشاط والعمل اليومَ. وكلُّ نجاح صغير في المقاطعة سيكون خطوةً جديدةً للجامعة أو الاتحاد أو صندوق التقاعد على طريق سحب بلايين دولارات إضافية من الدولة

إنّ شراء سلعة إسرائيلية يعني اتّخاذَ الشاري موقفًا داعمًا لجرائم إسرائيل ضدّ الفلسطينيين

الإسرائيلية القامعة، ويشكّل ضربةً معنويةً لها في محكمة الرأي العامّ.

٣) إنهاء المساعدات لإسرائيل. هنا نصل إلى قمّة نجاح الحركة العازلة لإسرائيل. نحن نُدْرك طبعًا أنّ جَرَّ هيئة تشريعية لبلادٍ (مثل أميركا) تتّجه نحو اليمين المتطرّف سيكون ذا نتائجَ محددةٍ، لكنّ مسألةَ مواجهة المساعدات المقدَّمة إلى إسرائيل يجب ألاّ تُسْقَطَ من الحساب. فالقوى العاملة في أميركا، لا الشركاتُ الكبرى، هي التي تُسْند الاقتصادَ الأميركيَّ في نهاية المطاف. وعلى الأفراد أن يتذكّروا حين يملأون ورقةَ الضرائب المتوجِّبة عليهم أنّ الأموال تُسْحَب من مدارسهم ومستشفياتهم وبناهم التحتية لتُرْسَلَ ـ وبالبلايين! ـ إلى إسرائيل على شكلِ مساعداتٍ مباشرةٍ، وطائراتِ أباتشي وكوبرا وفانتوم، ومعدّاتِ دمارٍ مثل كاترپيلر.

وأخيرًا، فإنّ من المهمّ تذكيرَ الجمهور بأنّ المساعدات الأميركية المقدَّمة إلى إسرائيل انتهاكٌ للقانون الدولي؛ والحال أنّه يجب ألاّ يتلقّى أيُّ بلدٍ يَنْتهك المادةَ الرابعةَ من اتفاقية جنيف أيَّ مساعدة عسكرية من أجل ممارسة المزيد من انتهاك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنّ القانون الأميركي نفسَه يَمْنع تقديمَ مساعدة، عسكرية في حال إسرائيل، لانتهاك حقوق الإنسان. والواقع أنّ إسرائيل لا تَنْتهك حقوقَ الفلسطينيين الإنسانية فحسب بل هي تقوم بحملةِ إبادةٍ بطيئةٍ لأنّ هدفها هو تحطيم فلسطين كليّاً أو جزئيّاً. ومع أنّ المناخ الحالي في الولايات المتحدة يَحْتمل انتهاكاتِ القانون الدولي، فإنّ ذلك التحمُّل يظلّ عرضةً لحالاتِ مدٍّ وجزْرٍ.

الشكل التنظيمي والخطاب الموحّد

يَهْدف أنصارُ عزل إسرائيل إلى جعل حركتهم حركةً جماهيرية، لأنّ ذلك يوحِّد تنظيمات من تيارات واتجاهات مختلفة خلف مصلحة مشتركة أو هدف معنوي مشترك. والحال أنّ تنوّع الحركة يَجْعل من المستحيل فرضَ أيّ شكل من أشكال المركزية عليها؛ بل إنّ أنصار حركة عزل إسرائيل اتفقوا على أنّ لامركزيةَ حركتهم هي التي ستحقّق النتيجةَ القصوى، ولاسيّما في ضوء استهداف الإدارة الأميركية للناشطين، وفي ضوء الأعمال الإسرائيلية اللاقانونية واللاشرعية.

إنّ المؤتمرات السنوية التي تَعْقدها حركتُنا في أميركا قد وَلّدتْ مصادرَ ودلائلَ عملٍ تنظيميةً عديدةً. وفي هذا المجال يقدِّم «طلابُ جامعة كاليفورنيا (بركلي) من أجل العدالة في فلسطين،» وطلاّبُ جامعات ديوكْ وراتجرزْ وولاية واين، ومجموعةُ «التبادل الكوْني،» و«مركز مصادر العزل» نموذجًا معلوماتيّاً على الموقع الإلكتروني التابع لكلّ منها، وهذا النموذجُ شبيهٌ بالمكاتب التي كان يقودها نشطاءُ المؤتمر الوطني الأفريقي في نيويورك ولوس أنجلس أثناء النضال ضدّ الأپارتهايد. في ما يلي سنَذْكر أبرزَ نقاط الوحدة السياسية التي تشكّل نسيجَ هذه الحركة:

١ ـ إنّ فرض العزل الاقتصادي على إسرائيل، بالأبعاد الثلاثة المذكورة آنفًا، سيستمرّ حتى يحقّق الشعبُ الفلسطينيُّ المطالب التالية: أ) الاعتراف بـ/وتطبيق عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم أو بلداتهم الأصلية، والتعويض عن كل الأرواح والأملاك المهدورة ؛ ب) إزالة كل المستوطنات اليهودية الصرف، وغير الشرعية دوليّاً، على الأراضي المحتلة عامَ ١٩٦٧؛ ج) إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وكل الأراضي العربية ؛ د) إنهاء نظام الأپارتهايد والتمييز العنصري الإسرائيلي ضدّ السكان الفلسطينيين الأصليين ضمن الخط الأخضر، وفي مناطق ٦٧، وفي المنفى.

٢ ـ ليس من وظيفة حركة عزل إسرائيل اقتصاديّاً أن تُملي على الشعب الفلسطيني، ولا على الشعب العربي عامةً، استراتيجياتِ وتكتيكاتِ النضال من أجل التحرر.

إسرائيل لم تصل إلى النيل والفرات، لكن أميركا تحتلّ اليوم أرضَ الفرات وتُشرف على النشاطات الإسرائيلية فيها

٣ ـ ومثلما تدين حركتُنا العنصريةَ والتمييزَ الكامنيْن في صلب الصهيونية والمتجلّييْن في سياسات دولة إسرائيل وقوانينها، فإنّها تَرْفض أيضًا أيَّ شكل من أشكال الكراهية أو التمييز ضدّ أيّ مجموعةٍ على أساس العِرْق أو الإثنية أو الدين أو النوع الجنسي أو الاتجاه الجنسي. إنّ قوة حركتنا هي في تنوّع أعضائها الكبير، وهي ترحّب بالأفراد من كل الخلفيات الإثنية والدينية ليشاركوا في التضامن مع النضال من أجل إرساء العدالة في فلسطين.

الجمهور ووسائلُ الإقناع

على الرغم من أنّ هذه المقالة تدعو إلى اعتمادِ خطابٍ متماسك، فإنّه من الضروري مراعاة واقع كل قطاع من القطاعات المختلفة من الجمهور. فليس ثمة مجتمعٌ يساعد مجتمعًا آخر لأسبابٍ غيريّة بحتةٍ، مثلما لا تحتلّ إمبراطوريةٌ ما بلدًا ما من أجل «إنقاذ» سكّانه من الظلم. إنّ مهمّتنا، كبُناةِ حركة عزلٍ، هي إيجادُ نقاط الوَصْل بين الأطراف الساعين إلى حياةٍ عادلةٍ ومثمرةٍ لهم ولأولادهم، ومن ثم ربطُ هذه القيم بتلك التي اقترحتها حركتُنا.

أ) الفلسطينيون والعرب. تُعطي عقودٌ تلوَ عقودٍ من الآثار السلبية للهيمنة الأميركية على قرارات الأنظمة العربية انطباعًا متعاظمًا بأنّ قبول العرب بالصهيونية ـ على مساوئها ـ يتزايد. ولكنْ من جهة أخرى أصبح الفلسطينيون منارةً نضاليةً بالنسبة إلى شعوب المنطقة المقهورة. كما تقدِّم المقاومةُ الوطنيةُ اللبنانية نموذجًا على قدرة الشعوب على طرد المحتلّين، برغم مضيّ أكثر من عقديْن على الاحتلال الإسرائيلي للبنان. صحيح أنّ تحقيق النصر لا يتطلّب بطولةً خارقةً، غير أنّ البقاء في حال الهزيمة إنّما هو نتيجةٌ مباشرةٌ لقبول المقهورين بالوضع اللاإنساني الذي فرضه عليهم القاهرون. ومن المهمّ تذكيرُ العرب في الوطن العربي بأنّ الخطَّيْن الأزرقيْن على العلم الإسرائيلي ليسا رمزيْن جماليّيْن لمفاهيم توراتيةٍ ميتافيزيقيةٍ كما يَزْعم كثيرٌ من الإسرائيليين، بل يمثّلان الهدفَ الصهيونيَّ بتوسيع مملكة داوود من النيل إلى الفرات.

وعلى الرغم من أنّ إسرائيل لم تصلْ إلى النيل، إلاّ أنّ داعمها الأوّل ـ أي الولايات المتحدة ـ تحتلّ اليومَ أرضَ الفرات وتُشْرف على النشاطات العسكرية والتجارية الإسرائيلية المفضوحة في العراق المحتل!

إنّ فلسطينيي المنفى والعرب هم لُبُّ حركتنا، وإنْ لم يقودوها بطريقةٍ مركزية. ذلك أنّ للفلسطينيين المصلحةَ الكبرى في تحرُّرهم، كما أنّ العرب الآخرين مؤتمَنون على هزيمة الصهيونية، ولاسيّما أنّ لإسرائيل نشاطاتٍ عسكريةً مباشرة في العراق وسوريا ومصر والسودان ولبنان والأردن وفي فلسطين طبعًا. إذن، الوقوفُ ضدّ الصهيونية ليس مجرّدَ تعبير عن دعم قضيةٍ نبيلة قد تكون بعيدةً ومجرّدة، بل تعبيرٌ عن دعم كل العرب من أجل مستقبل يَعِد بالاستقلال والتنمية والازدهار والسيطرة العربية على الموارد الطبيعية. وإنّ عزلَ الكيان الصهيوني اقتصادياً وثقافيّاً هو إسهامٌ العرب الأميركيين والعرب الأوروبيين، بل وواجبُهم أيضًا، في الوصول إلى مستقبل آمنٍ وعادل.

على الفلسطينيين والعرب أن يتولَّوْا أدوارًا قيادية في حركة عزل إسرائيل. وعلى المخازن العربية ألاّ تبيع سلعًا إسرائيليةً، وعلى كلّ مخزنٍ يَفْعل العكسَ أن يُقاطَعَ ويُفضَحَ أمام المستهلكين العرب. وفي المقابل ينبغي على كل صاحب مخزن لا يبيع تلك السلعَ أن يُلْصِق علامةً تقول إنّ مخزنه يَفْخر بأنّه بريءٌ من السلع التي تساهم في تمويل قتل الفلسطينيين.

من المهم جدّاً أيضًا الوصولُ إلى أقصى نقطةٍ من الإجماع في وسط الجالية العربية بخصوص دعم حركة سحب الاستثمارات والمقاطعة. فحين يُوقَفُ طالبٌ أميركي ويُضْرَبُ بهراوات البوليس بسبب دعمه لقضية عربية أو لمعارضته استثمارَ جامعته في إسرائيل، فإنّه ينبغي ألاّ يذهب إلى مخزن عربي فتُقدَّم

هناك حافز واضح أمام المواطن الأميركي لكي ينخرط في نضالنا: ذلك لأنّ بلاده تزداد خضوعًا لإيديولوجيا إقصائية في الداخل والخارج

له فلافلُ إسرائيليةٌ (!)، بل يجب دعمُه بتأمين كفالةِ خروجه من السجن وبتأمين حمايته القانونية إلخ... إنّ كلَّ ناشطٍ يدعو إلى مواجهة الصهيونية واستعادةِ الحقوق الفلسطينية رصيدٌ للجالية العربية وينبغي احتضانُه، سواء أكان عربيّاً أَمْ مواطنًا أميركيّاً أَمْ مواطنًا في دولة إسرائيل نفسها.

ب) القوى التقدّمية والجمهور الأبيض العريض. هناك حافزٌ واضح أمام المواطن الأميركي لكي ينخرطَ في نضالنا؛ ذلك أنّ بلادَه تزداد خضوعًا لإيديولوجيا إقصائية تُمسِكُ بمقاليد السلطة الأميركية. بل هناك تحالف إيديولوجيٌّ غيرُ مسبوق بين الأصوليين المسيحيين الذين يقودون أميركا، والقوى الصهيونية التي تقود حربَ إبادة ضد الشعب الفلسطيني.

إنّ السياسة الخارجية ليست إلاّ امتدادًا للسياسة الداخلية. وبكلام آخر، فإنّ دعم دولةٍ استيطانية كولونيالية تُبْغِض التعدديةَ والمساواةَ، كما هو حالُ دولة إسرائيل، امتدادٌ لتيارٍ من اللاتسامح داخل الولايات المتحدة. إذن، النضالُ من أجل العدالة ومواجهة الإمبراطورية وعنفها خارج أميركا إنّما هو نضال من أجل مستقبلٍ تعدديٍّ للمواطنين الأميركيين أنفسهم: مستقبلٍ يَعِدُ بالوظائف والتعليم وأساسيات العيش، لا بالسجن والخدمة العسكرية للفقراء، أو بالمجمّعات الصناعية العسكرية للأغنياء. وعليه، فإنّ على حركتنا أن تسعى إلى دعم نشطاء حقوق الإنسان، والكنائس التقدمية الحريصة على الحفاظ على التراث المسيحي في فلسطين، والجوامع وأنصار البيئة، وأنصار حقوق المرأة والمثليين. وبالمقابل، فإنّ على حركتنا أن تطالِبَ من الحركات التقدّمية الأخرى بإضافة بند «المقاطعة وسحب الاستثمارات وإنهاء المعونات الأميركية لإسرائيل» على أجنداتها وإلاّ تعرّضتْ هذه الحركاتُ للعزل؛ ذلك أنّه ينبغي عدمُ السماح لأيّ حركة بقيادة قطاع تقدُّميّ داخل حركة السِّلْم والعدالة إنْ كانت ماتزال تَفْصل ـ مثلاً ـ بين إنهاء احتلال العراق وإنهاء دعم إسرائيل!

ج) المهاجرون والأميركيون اللاتينيون والأفارقة الأميركيون. إنّ كثيرًا من المهاجرين إلى الولايات المتحدة أصحابُ تراث عريق في مقاومة الاستعمار. ومثلُهم الأفارقة الأميركيون والأميركيون اللاتينيون الذين يتحدّرون من سلالةِ شهداء قَضَوْا في النضال لصالح العمّال الزراعيين وحركة الحقوق المدنية الأميركية. إنّ هذه الحركات متّصلةٌ بعضُها ببعض لأنّها انبثقتْ أثناء حقبة تقدُّمية من النضالات الوطنية الديموقراطية والتحرّرية، كما تمثّلها حركاتُ التحرر في الجزائر والهند وڤيتنام وزيمبابوي وبوليڤيا وكوبا وغيرُها كثير.

لقد أقرّت الحركةُ الصهيونية منذ بدايتها بأنّ الأرض التي ستحتلّها مكرّسةٌ للاستيطان، ولكنّها حاولتْ «تزيينَ» ذلك والادّعاءَ بأنّها ضحية. وفي الولايات المتحدة يجري ترويجُ مقولة إنّ إسرائيل هي الدولة الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتعرّض لخطر المحو الفوري من قبل جيرانها «المعادين للسامية». وذهب البعضُ إلى أنّ الفلسطينيين رَفَضوا مرارًا وتكرارًا عروضًا سخيّة قدّمها لهم الإسرائيليون، وزعموا أنّ الفلسطينيين لم يكونوا يَمْلكون هويةً وطنيةً قبل عام ١٩٤٨! ولعلّ أحدًا لم يعبِّر عن هذا المنطق المقلوب الذي يستخدمه القامعون أفضلَ ممّا فعل فرانتز فانون إذ قال: «إنّ الكولونيالية لا يُرْضيها أن تَفْرض سلطتَها على حاضر البلاد ومستقبلها. إنّها لا تَقْبل بمجرّد السيطرة على سكّان البلاد [التي احتلّتها]... بل عليها أن تذهبَ أبعد من ذلك، أيْ إلى استخدام منطقٍ منحرف، فتركّز على تاريخ الشعب المقموع من أجل إساءة توصيفه وتشويهه وتحطيمه في نهاية المطاف.» وقال دَزموند توتو، رئيسُ الأساقفة ومناضلٌ من جنوب أفريقيا، عامَ ١٩٨٩: «أنا جنوبأفريقي أسود؛ وإنْ كان لي أن أُغيِّر المسمَّيات

الجالية اليهودية في أميركا ليست «المنظمة الصهيونية العالمية» وبإمكانها لعبُ دورٍ حاسمٍ في المقاطعة!

- فإنّ وصفًا لما يجري في قطاع غزة والضفة الغربية قادرٌ أيضًا على أن يصف ما حدَثَ في جنوبي أفريقيا».

في هذا السياق يَجْدر بأنصار حركتنا أن يتجنّبوا الاتهامات الخطيرة التي يُطْلقها أشخاص ليسوا على معرفةٍ وثيقةٍ بالسياسات الأميركية، فيزعمون مثلاً أنّ «اليهود» يسيطرون على هذه السياسات. هذه الاتهامات يجري إدخالُها بعناية من طرف المعادين للسامية الذين يَطْمحون إلى الكسب من خلال ربط **كلّ** اليهود بالصهيونية السياسية، أو من طرف أنصار الصهاينة الذين يحاولون تشويهَ حركتنا بعدِّها معاديةً للسامية. والحال أنّه ينبغي اعتبارُ إسرائيل، على ما تؤكّده البراهينُ بوضوح، دولةً كولونيالية بالمواصفات التي سبق ذكرها أعلاه.

د) الجالية اليهودية. حين تخاطِبُ حركتُنا الجاليةَ اليهوديةَ فإنّ عليها أن تتعامل معها كما تتعامل مع أيّ جمهورٍ آخر، بغضّ النظر عن تجربتها التاريخية وعن الدعم المؤسساتي الذي يقدِّمه اليهودُ الأميركيون لإسرائيل. إنّ الجالية اليهودية ليست «المنظمةَ الصهيونيةَ العالمية» ولا «الوكالةَ اليهودية»، رغم أنّ إسرائيل تزعم أنّها تتحدث بالنيابة عن كلّ اليهود وبخاصةٍ الذين يعيشون في الولايات المتحدة. فالحقّ أنّ القول بأنّ اليهود في العالم مسؤولون عن أعمال إسرائيل إنّما يعزِّز الادّعاءَ الصهيوني بأنّ اليهود أمةٌ واحدةٌ وأنّ إسرائيل ضميرُها.

على أنّ بإمكان الجالية اليهودية أن تَلْعب دورًا حاسمًا في تقوية حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات من إسرائيل وإنهاء المساعدات لها؛ ذلك أنّ هذه الجالية قد تتحدّث أحيانًا إلى جمهورٍ تمّتْ قولبتُه من أجل أن يتوهّم أنّ العلاقة السياسية بين اليهود وإسرائيل علاقةٌ دينية. فعلى سبيل المثال هناك عدةُ أعياد يهودية تتطلّب سلعًا غالبًا ما تبيعها الشركاتُ الإسرائيلية؛ وفي هذه الحال فإنّ المطلوب من الناشطين اليهود أصحابَ الضمير أن يُشَجِّعوا على شراء سلع بديلة، وأن يَجْهروا بدعوتهم تلك علنًا.

الأهم من ذلك أنّ انخراط اليهود في عمل عزل إسرائيل يَنْزع من القوى الصهيونية سلاحَ اتّهام كلّ مَنْ يهاجم إسرائيل بمعاداة السامِيّة. ولقد بيّن مؤرّخون بارزون أمثال حنّا أرندت في كتابها **آيخمان في القدس** أنّ الصهاينة والنازيين يشتركون في هدف واحد، بل غالبًا ما تعاونوا في تحقيقه؛ فكلا الطرفيْن مثلاً نادى بفصل الأغيار عن اليهود. كما أنّ «لَني بْرَنِرْ» وثّقَ أنّ الصهاينة الأوائل تلقّوا تدريبهم على يد الفاشيست الإيطاليين. والحقّ أنّ تلاقيَ الإيديولوجيات الإقصائية هو ما يشْهد عليه أيضًا زواجُ الأصولية البوشية، مؤخّرًا، من الصهيونية، مع أنّ الصهاينة المسيحيين يريدون العودةَ إلى مملكة داوود كخطوة أولى نحو تحقيق حلم **معادٍ** لليهود، ألاَ وهو استئصالُ كلّ اليهود!

والحال أنّه يمكن القولُ إنّ الحركة الصهيونية، ولاسيّما بعد إنشاء دولة إسرائيل، قَوّت النزعات المعاديةَ للسامية. ذلك أنّ حديثَ إسرائيل بالنيابة عن يهود العالم، في الوقت الذي ترتكب فيه الفظائعَ المريعةَ ضدّ الفلسطينيين والعرب، يساهم بصورة إضافية في نشر الإيديولوجيات المعادية لليهود.

خاتمة

إنّنا نتوقّع لحركتنا في عزل إسرائيل، شأن حركة سحب الاستثمارات من جنوبي أفريقيا، أن تواجهَ نضالاً طويلاً قد يصل إلى عشرين عامًا. لقد كان عملُ حركتنا خلال الأعوام الخمسة الأخيرة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) في عزل إسرائيل ناجحًا إلى حدّ مدهش وذا نتائج كبيرة في التوعية والتثقيف. المهمّ أن نحافظ على النجاحات الملموسة التي لا بدّ أن تتكلّل في النهاية بنصرٍ شامل.

سان فرانسيسكو